

Distr.: General
14 January 2019
Arabic
Original: English



العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٩ (٢٠١٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ وطلب إلى موافاته، كل ٩٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذه. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن النزاع والوضع السياسي والبيئة العملية في دارفور وتحليلاً لها، للفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويعرض التقرير الأنشطة المضطّعة بها وفقاً لمؤشرات الإنجاز المتعلقة بالنقاط المرجعية لعملية خروج البعثة ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية. ويقدم أيضاً معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2018/530).

ثانياً - تحليل النزاع

٢ - ظلت الحالة الأمنية في دارفور مستقرة نسبياً، باستثناء اشتباكات متقطعة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة أسفرت عن نزوح مدنيين. ولم يُبلغ عن حوادث عنف قبلي كبيرة. وأخذت حوادث تدمير المحاصيل في التراجع، وهي كثيراً ما تثير مواجهات على الصعيد المحلي. ويقابل انخفاض عدد حوادث العنف القبلي الانخفاض العام في عمليات مكافحة التمرد وحشد الميليشيات المرتبطة بها، إضافة إلى الجهود المتضافرة التي تبذلها العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية لحل النزاعات وتحقيق التعايش السلمي. ومع ذلك، فإن الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية لا تزال دون معالجة: يشمل ذلك النزاعات على الأراضي التي تؤثر أيضاً على النازحين العائدين إلى أماكنهم الأصلية التي يحتلها آخرون. كما يثير ارتحال الماشية الموسمي من شمال إلى جنوب دارفور خلال موسم الحصاد احتمال تصاعد العنف القبلي في بعض أنحاء المنطقة.



٣ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض التقدم في عملية السلام في دارفور. فإلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان/المجلس الانتقالي، جدد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وهما غير موقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وقف الأعمال العدائية من جانب واحد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك حتى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وقع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل اتفاقا سابقا للتفاوض مع الحكومة، بدعم من العملية المختلطة. وفي الوقت نفسه، ظل تنفيذ وثيقة الدوحة نفسها بطيئا ومحفوفا بالتحديات.

الاعتقال بين حكومة السودان والجماعات المسلحة

٤ - لا تزال الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تقع في وسط وغرب وجنوب جبل مرة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت قوات حكومية عناصر تابعة لفصيل عبد الواحد في لانقو بالقرب من قولو، وسط دارفور، وتلا ذلك اشتباك آخر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر قتل فيه أحد مقاتلي فصيل عبد الواحد وأحد المدنيين الفور في المنطقة نفسها. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، غارت قوات حكومية على مواقع تابعة لفصيل عبد الواحد في منطقة حور لامبونق بمنطقة قوبو قرب كاس، جنوب دارفور. وأدى إعلان الحكومة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عن التزامها المتجدد بوقف إطلاق النار إلى وقف الأعمال العدائية لفترة قصيرة، إلا أن الحالة لا تزال متوترة، حيث أشار قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى احتمال شن عمليات عسكرية لطرد فصيل عبد الواحد.

٥ - واستؤنف القتال في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عندما نصبت قوات فصيل عبد الواحد كمينا لقاطلة تابعة لقوات الدعم السريع كانت متحركة من جاوا إلى دريبات، جنوب دارفور، مما أسفر عن مقتل سبعة من أفراد قوات الدعم السريع وجرح ثمانية آخرين. وردا على ذلك، شنت القوات المسلحة السودانية هجوما على سوق دريبات في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل طفلين وامرأة، وعن نزوح مدنيين إلى الجبال المجاورة. واستفز ذلك العمل فصيل عبد الواحد فقصف، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قاعدة تابعة للقوات المسلحة السودانية في دريبات بقذائف الهاون، مما أدى إلى مقتل أحد جنود القوات المسلحة السودانية وإصابة اثنين آخرين. وإضافة إلى ذلك، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في نواحي قولو، زعم أن فصيل عبد الواحد قد اختطف ثلاثة من أفراد الاستخبارات العسكرية في منطقة مانابو، وقتل اثنين منهم، واشتبكت القوات المسلحة السودانية وفصيل عبد الواحد في قرية كاوري في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن مقتل أحد جنود القوات المسلحة السودانية وإصابة اثنين آخرين، واشتبكت هذه القوات مرة أخرى في قرتي كوموباوي وفوجو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أبلغ عن عدة إصابات تكبدها الجانبان. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أن فصيل عبد الواحد قد هاجم القوات الحكومية في منطقة صابون الفقر الواقعة بين قوبو وحور لامبونق، جنوب دارفور. ووفقا لما ذكره النازحون في المنطقة، فقد أحرقت القوات الحكومية قرية صابون الفقر وقرى مجاورة لها. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت القوات الحكومية قرية داية جنوب غربي روكرو، وسط دارفور، وتلا ذلك اشتباك آخر بين دورية تابعة للقوات المسلحة السودانية وعناصر تابعة لفصيل عبد الواحد، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في المنطقة نفسها، مما أسفر عن مقتل اثنين من جنود القوات المسلحة السودانية.

٦ - وفي الوقت نفسه، لا يزال فضيل عبد الواحد يعاني من الانشقاق حول المسائل المتصلة بعملية السلام والقيادة الميدانية. ويبدو أن الضغط العسكري الذي تمارسه الحكومة، إلى جانب النقص المتزايد في الإمدادات، كان له أثر موهن لتماسك الحركة. وفي الفترة من ١٢ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفضت الخلافات بين مجموعات فضيل عبد الواحد إلى سلسلة من حوادث الاقتتال في مناطق جوكوستي وداية وجبل غيط بالقرب من قولو ودار الأمان، قرب روكرو في وسط دارفور. وأسفرت هذه الاشتباكات الداخلية عن مقتل ثمانية من مقاتلي فضيل عبد الواحد، بمن فيهم المستشار السياسي والقانوني للحركة. وإضافة إلى ذلك، ظهرت تقارير عن تورط جناح عبد الواحد في أنشطة إجرامية، بما في ذلك السطو والسرقه ونهب المواشي ونهب العيادات المحلية، مما يدل على حاجته الماسة إلى مؤن العيش.

النزاعات القبلية

٧ - على الرغم من عدم وقوع اشتباكات قبلية رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد وقعت حادثتا عنف أسفرتا عن مقتل ٣ أشخاص، مقابل ٦ حوادث و ١٨ حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٨ - في شمال دارفور، وقعت حوادث إتلاف للمزارع في كنجارا والثعالبة وحسكنيتة وسوسوا، وجميعها بالقرب من طويلة، وأبلغ عن زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة في قلاب وكولقاي. وفي طويلة، طوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، أدى وجود أعداد كبيرة من مواشي الرُحْل تابعة للشطية، وهم عشيرة فرعية من قبيلة الرزيقات الشمالية، إلى زيادة إتلاف المزارع وأفعال إجرامية ضد المزارعين الزغاوة في المنطقة. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ أيضا عن حوادث قامت فيها ماشية مرتحلة بإتلاف مزارع في جبال ثقلي مقلبي ومنطقتي الشرافة وأمبوج. ووقعت حوادث إتلاف للمحاصيل في منطقة جروف بلال الزراعية في كورما وقرية جمار شرق، التي تحيط بها تسع مستوطنات تابعة للرحل، في يومي ١ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغت مصادر محلية عن ضلوع عناصر من حرس الحدود السابقين في ابتزاز المزارعين في المنطقة والتحرش بهم وتخويفهم، وقيل إنهم ضغطوا على المزارعين لكي لا يبلغوا قوات الدعم السريع بتلك الحوادث، مما يشير إلى أن ثمة توترات متبقية بين الجماعتين شبه العسكريتين السابقتين.

٩ - وفي وسط دارفور، وقعت عمليات إتلاف للمحاصيل في منطقة أركيس الزراعية وطور في ١ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ و ٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي غرب دارفور، وعقب إتلاف رعاة من النواوية لعدة مزارع في قرية جميزة ببقاية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تدخلت الشرطة السودانية، ودُفعت تعويضات للمزارعين. ورغم هذه التطورات، قام، في ما يبدو أنه انتقام، ٢٠ من الرعاة النواوية المسلحين بمهاجمة المزارعين في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص من بينهم ثلاث نساء. وألقت الشرطة القبض على أحد الجناة عقب الحادث.

١٠ - وفي جنوب دارفور، قُتل أحد المزارعين من المساليت في منطقة دونكي أبيض داخل مزرعته على يد أحد أفراد قبيلة الفلاتة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي أدى إلى تصعيد حدة التوترات بين القبيلتين اللتين بينهما نزاع تاريخي. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت مجموعة من الفلاتة مركبة تجارية وقتلت اثنين من قبيلة المساليت، مما أوجع المزيد من التوترات وهدد بعرقلة تنفيذ اتفاق سلام أبرمته القبيلتان في تموز/يوليه ٢٠١٨.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١١ - انخفض كل من عدد الحوادث المتصلة بالجريمة وعدد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تضرر النازحون من ٤٨ حادثاً متصلاً بالجريمة، مما أدى إلى سقوط ثلاثة قتلى، وقد تضرر مدنيون آخرون من ١١١ حادثاً متصلاً بالجريمة، مما أسفر عن وفاة ١٤ شخصا. وعلى سبيل المقارنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تضرر النازحون وغيرهم من المدنيين من ١٨١ و ٣٧٦ حادثاً متصلاً بالجريمة، على التوالي، مما أسفر عن وفاة ٣٤ من النازحين و ٩١ من المدنيين الآخرين. وشملت الحوادث التي أُبلغ عنها في الأشهر الثلاثة الماضية القتل (١٠ حالات) والسطو المسلح (١٤ حالة) ومحاولة السطو (حالة واحدة) والاعتداء/التحرش (٣٥ حالة) والسطو/الاقتحام (١٥ حالة) والنهب (حالتان) والاختطاف (حالة واحدة) وإشعال الحرائق (حالة واحدة) وإطلاق النار (٢٠ حالة) والهجوم/نصب الكمائن (٣ حالات) والتهديد (حالتان) وجرائم أخرى (حالة واحدة) وسرقة الماشية (٦ حالات).

١٢ - وكانت أكثر المناطق تأثراً بالعنف تقع حول قولو ونيرتي وطور في وسط دارفور، وكاس في جنوب دارفور، وسورتوني في شمال دارفور، حيث تقع جميعها في منطقة جبل مرة الكبرى. وينتمي العدد الرئيسي لضحايا الجرائم المرتكبة ضد النازحين وغيرهم من المدنيين إلى قبيلة الفور. كما ضلعت عناصر من فضيل عبد الواحد في خمس قضايا جنائية، شملت سرقة إبل من رعاة في كومومباي، جنوب دارفور، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حيث اعتدوا على مزارعين محليين من الفور وسرقوا منتجاتهم الزراعية في كورامي، شمال دارفور، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وسطوا على ممتلكات من مركبة ركاب تجارية في منطقة جنوب طور في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ونهبوا إبلا في مايلو ونهبوا عيادتين محليتين في قريتي تارب وكاوري، وجميعها بالقرب من قولو، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وعلى الرغم من أن الشرطة السودانية تتحمل المسؤولية عن الأمن في مخيمات السلام ودريج وعطاش في جنوب دارفور، عقب إغلاق مراكز الخفارة المجتمعية التابعة للعملية المختلطة في هذه المخيمات، فإن الأمن في بعض المخيمات لا يزال يبعث على القلق، ولا سيما في مخيم كلمة، حيث لا تزال تجري مواجهات عنيفة بشأن العودة، بمشاركة عناصر من فضيل عبد الواحد.

١٤ - وقد سُجِّلَت ٧٥ حالة جديدة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي طالت ١٤٠ ضحية، بمن فيهم ٣٢ طفلاً، مقارنة بـ ٩٠ حالت طالت ١٧٣ ضحية، منهم ٢١ قاصراً، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانتُهِك الحق في الحياة في ٧ حالات طالت ١٠ ضحايا. وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية (الاعتداء البدني) في ٢٥ حالة طالت ٦٢ ضحية، وبلغ عدد حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني ٨ حالات طالت ٣٠ ضحية. ووقعت عمليات اختطاف في ٤ حالات طالت خمس ضحايا. وتأكّدت العملية المختلطة من وقوع ٤٦ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي طالت ٧٨ ضحية، بينما لم يتسنّ التحقق من الحالات الـ ٢٩ المتبقية التي طالت ٦٢ ضحية بسبب تحديات مختلفة، منها القيود المفروضة على سبل الوصول. ومن بين الحالات الـ ٧٥ الموثقة، أُبلغ عن ٢١ حالة طالت ٥٥ ضحية ارتكبتها القوات المسلحة السودانية وجهاز الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وقوات الدعم السريع. وتُفيد تقارير بأن سبع حالات طالت سبع ضحايا ارتكبتها مدنيون، بينما زُعم أن ٤٥ حالة طالت ٧٣ ضحية ارتكبتها رجال مسلحون. وتُسببت حالتان طالتا خمس ضحايا إلى حركة فضيل عبد الواحد المتمردة. وقد اعتُقل ما مجموعه ٢٠ مشتبهاً به في ٤٣ حالة أُبلغ عنها.

١٥ - ولا يزال خطر العنف الجنسي كبيراً، مما يقيد حرية التنقل للنساء للاضطلاع بأنشطة كسب الرزق حول مخيمات النازحين في مناطق العودة، بما في ذلك أثناء فرار النازحين بسبب النزاع في جبل مرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ٣١ حالة عنف جنسي وجنساني. وشملت تلك الحوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في شكل اغتصاب طال ٣٤ ضحية من الإناث، من بينهن ١٩ قاصرة. وقد ارتكب معظم العنف الجنسي المتصل بالنزاع في منطقة جبل مرة، ولا سيما في سياق المواجهات بين قوات الحكومة وفصيل عبد الواحد.

ثالثاً - الحالة السياسية

١٦ - على خلفية التدهور الاقتصادي والجهود الجارية التي تبذلها الحكومة للحد من النفقات العامة، عين ولاية شمال وغرب ووسط دارفور مجالس وزرائهم الجديدة، في ١٨ و ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، على التوالي، حيث يتألف كل منها من خمسة وزراء رئيس للمجلس الأعلى للسلام، بتقليصها من ثمانية وزراء في التشكيلات السابقة. واحتفظ حزب المؤتمر الوطني الحاكم بتمثيل نسبته ٥٠ في المائة في مجالس الوزراء الجديدة، في حين أن الأحزاب السياسية الأخرى الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بما فيها حزب التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة (جناح ديجو) وحزب التحرير والعدالة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي، قد مُنِّت أيضاً في حكومات الولايات الجديدة. وشغل وظائف رئيس المجلس الأعلى للسلام ممثلو الحركات المسلحة التي وقعت اتفاقات سلام ثنائية مع الحكومة وانضمت إلى وثيقة الحوار الوطني.

١٧ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم مجلس الوزراء السوداني مشروع قانون الانتخابات إلى البرلمان (المؤلف من الجمعية الوطنية المنتخبة انتخاباً مباشراً ومجلس الولايات الذي تنتخبه المجالس التشريعية للولايات بصورة غير مباشرة) لإجراء مزيد من المداولات. ورغم أن حزب المؤتمر الوطني والمجموعات المنتسبة له قد رحبت بمشروع القانون تحسباً لانتخابات عام ٢٠٢٠، فإن العديد من الأحزاب السياسية المعارضة قد رفض التعديلات، بحجة أن العملية لم تكن شاملة للجميع وأن الأحكام لا تُتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما أعرب ٣٤ حزبا من الأحزاب السياسية التي شاركت في الحوار الوطني عن تحفظات بشأن مشروع قانون الانتخابات وقدمت مذكرة إلى رئيس البرلمان تتضمن تفاصيل اعتراضها على مشروع القانون. ومع ذلك، ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر البرلمان بالأغلبية مشروع قانون الانتخابات الجديد، رغم انسحاب الأحزاب والحركات السياسية الـ ٣٤ من المداولات. ومن السمات الرئيسية لقانون الانتخابات الجديد أن يقوم الرئيس، ضمن جملة أمور، بتعيين أعضاء المفوضية القومية للانتخابات التسعة بموافقة الجمعية الوطنية؛ وانتخاب الشعب المباشر للرئيس والجمعية الوطنية والمجالس التشريعية للولايات والولاية؛ وخفض عدد أعضاء الجمعية الوطنية من ٤٢٦ إلى ٣٠٠.

١٨ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم عدد بلغ مجموعه ٢٩٤ من أعضاء البرلمان، ينتمون إلى ٣٣ حزبا سياسيا، مشروع قانون يطلب إدخال تعديلات على الدستور للسماح للرئيس البشير بالترشح لفترة ولاية ثالثة والسماح للرئيس بإقالة الولاية لعدد من الأسباب، منها عدم الولاء للرئيس وعصيانه. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، عُرض مشروع القانون على الجمعية الوطنية ومجلس الولايات. وشكل البرلمان لجنة للطوارئ برئاسة نائب رئيس الجمعية الوطنية للنظر في التعديلات المقترحة.

١٩ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عاد زعيم حزب الأمة القومي ورئيس تحالف نداء السودان، الصادق المهدي، إلى الخرطوم من منفاه الاختياري منذ عام ٢٠١٧ في القاهرة ولاحقا في لندن. وتزامنت عودته مع الذكرى السنوية لإعلان استقلال السودان عام ١٩٥٥، وادعى أنها جاءت استجابة للطلب الشعبي وللتحول السياسي في البلد.

٢٠ - وفي اليوم نفسه، ثارت احتجاجات على ارتفاع أسعار الخبز والسلع الغذائية الأخرى في مختلف الولايات في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك الخرطوم ونهر النيل والبحر الأحمر وشمال دارفور والنيل الأبيض وشمال كردفان والقضارف وبورتسودان. وفي مدينة عطبرة بولاية نهر النيل، أُحرق مكتب حزب المؤتمر الوطني، في حين قام المحتجون بمهاجمة مراكز شرطة ومؤسسات تابعة للقطاعين العام والخاص وتخريبها وحرقها في مناطق أخرى. ومع مناداة المتظاهرين بتنحي الرئيس البشير، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ إلى أجل غير مسمى وأمرت بإغلاق المدارس والجامعات في السودان. غير أن الاحتجاجات قد تواصلت، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك في الخرطوم، حيث لجأت الشرطة إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والدخيرة الحية لتفريق المحتجين. وفي جنوب دارفور، قامت قوات الأمن أيضا، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، باستخدام الغاز المسيل للدموع لمواجهة حوالي ٣٠٠ من الطلاب تظاهروا في كاس. وفي غرب دارفور، نشرت الأجهزة الأمنية الحكومية لحراسة المواقع الاستراتيجية، ولا سيما المصارف، ومحطات الوقود، والمكاتب الحكومية. وفي شرق دارفور، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ما مجموعه ١١ من الناشطين الشباب في الفترة بين ٢٢ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وأُفرج عن ٤ منهم لاحقا. وفي ١ كانون الثاني/يناير، قامت مجموعة من ٢٢ من الأحزاب السياسية وجماعات المعارضة التي شاركت في عملية الحوار الوطني بدعوة الرئيس البشير إلى التنحي ونقل السلطة إلى حكومة انتقالية. واستمرت الاحتجاجات في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، بما في ذلك في الخرطوم وأمدرمان. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات السودانية أن ٢٢ شخصا قد قتلوا حتى ذلك الحين في سلسلة من المظاهرات.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢١ - أحدث التحسن في الحالة الأمنية أثرا إيجابيا على الحالة الإنسانية بوجه عام، على الرغم من أن الاشتباكات التي وقعت في منطقة جبل مرة قد أسفرت عن مزيد من النزوح وعن وقف البعثات الإنسانية إلى عدة قرى في شمال ووسط وغرب جبل مرة.

٢٢ - ومنذ بداية عام ٢٠١٨، نزح حوالي ١٦ ٠٠٠ شخص إلى المخيمات والمستوطنات في محليات مختلفة في منطقة جبل مرة الكبرى. ومن بين هؤلاء وصل ٦ ١٧٠ شخصا إلى عطاش و ٣٢٠ شخصا إلى بيل السريف وحوالي ٤ ٠٠٠ شخص إلى ميرشنق ونحو ١ ٧٠٠ شخص إلى مخيم كاس ومعسكرات أخرى في جنوب دارفور. وفي وسط دارفور، نزح ١ ٨٩٠ شخصا إلى قولو وكورون، في حين وصل ٣٤٣ نازحا إلى طور وفرّ ٢٩٥ شخصا إلى نيرتي، ووصل ١ ٣٣٠ نازحا آخر إلى روكرو. وأجرى الشركاء في المجال الإنساني تقييما مشتركا بين الوكالات في نيرتي وطور في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وحددوا الأغذية والأدوية وإعادة تأهيل مرافق إمدادات المياه بوصفها أولويات رئيسية. وأعرب النازحون عن شواغل بشأن مضايقات تمارسها الجماعات المسلحة وعن نهب ممتلكاتهم وطلبوا الحماية.

٢٣ - وفي ضوء الاستقرار النسبي في معظم أنحاء دارفور، أفادت التقارير بأن بعض الأشخاص العائدين أخذوا يعودون إلى أماكنهم الأصلية. ووجدت بعثة للتحقق أوفدت في تشرين الأول/أكتوبر إلى طويلة، شمال دارفور، أن ٢٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا إلى قرى تبرات ومرتال وخزان وتنجر ودوبو والعمدة. وحدد العائدون الحاجة إلى توفير الخدمات الأساسية في المنطقة باعتبارها ذات أولوية.

٢٤ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن والي شمال دارفور خطة الحكومة لتحويل مخيمات النازحين في مخيم زمزم (الذي يضم ١٢٠ ٨٦٤ شخصا) وأبو شوك (الذي يضم ٤٤ ٥٣١ شخصا) والسلام (الذي يضم ٣٥ ٥٥٢ شخصا) إلى مستوطنات حضرية دائمة للأسر النازحة. ووفقا للخطة، تحصل كل أسرة تختار الاستقرار في هذه المناطق على قطعة أرض مساحتها ٣٠٠ متر مربع، ووعدت الحكومة والسلطات المحلية بتوفير الخدمات الأساسية في مناطق المستوطنات ومعالجة المسائل المتعلقة بالأراضي. وأشار إلى أن مخيمات أبو شوك والسلام وزمزم ستعاد تسميتها لتصبح مدن الدوحة والشاطئ وزمزم، على التوالي.

٢٥ - وقد أتاح هطول الأمطار بما يتجاوز المتوسط بين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر تحسن المحاصيل وانتعاش المراعي، مما أسهم في تحسين الأمن الغذائي في جميع أنحاء دارفور. ومع ذلك، فإن الحالة الاقتصادية الصعبة وتداعير التقشف الحكومية قد حذت من توافر المواد الأساسية، مثل الخبز، لأكثر السكان ضعفا. وإضافة إلى ذلك، فإن محدودية توافر النقدية في المصارف وعدم القدرة على تحويل النقدية قد أثر على العمليات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور وأجبر الشركاء في المجال الإنساني على تأجيل أنشطة، من قبيل الإنشاءات وإعادة تأهيل مراكز المياه وبرامج سبل كسب العيش.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، دعم الشركاء في المجال الإنساني حملة مكافحة المalarيا في محليات نيالا وكاس وبرام وعد الفرسان ورهيد البردي في جنوب دارفور وفي محليات الفاشر ومليط ودار السلام وطويلة والسرير في شمال دارفور. وثُقِّدَت حملات تطعيم باللقاح الخماسي ولقاحي الحصبة والتيتانوس في برام والردوم وبليل في جنوب دارفور ولقاح الحصبة في شمال وغرب دارفور. وسُلِّمَت نحو ٤ ٥٠٠ كرتونة من اللوازم الغذائية إلى المراكز الغذائية في وسط جبل مرة. وفي مخيم عطاش للنازحين في جنوب دارفور، قام الشركاء في المجال الإنساني بتوزيع ناموسيات للأطفال والمرضعات والحوامل من بين النازحين حديثا، ودعمت بناء ١٥٠ مرحاضا للأسر. وفي قولو، وسط دارفور، وزع الشركاء ٨٧ كرتونة من الإمدادات الغذائية للأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات، ووفروا المأوى في حالات الطوارئ والمواد غير الغذائية لـ ١ ٧٠٠ أسرة معيشية وأدوات زراعية لـ ٣ ٨٨٦ أسرة معيشية.

خامسا - بيئة العمليات

الهجمات والتهديدات بتنفيذ هجمات ضد العاملين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والأمم المتحدة وفي مجال تقديم المساعدة الإنسانية

٢٧ - لا تزال الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية هدفا للهجمات الإجرامية في جميع أنحاء دارفور، على الرغم من أن وتيرة هذه الهجمات قد انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُبلغ عن ما مجموعه ٢٨ حادثا إجراميا استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، مقارنة بـ ٥٧ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك اقتحام مباني الأمم المتحدة والسطو وإطلاق النار والنهب والسرقة/محاولة السرقة لممتلكات الأمم المتحدة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم جناة مجهولون مخيم العملية المختلطة في نيالا، جنوب دارفور، وسرقوا ثلاث شاشات حواسيب. وفي ٢٢ تشرين

الأول/أكتوبر، أطلق رجال مسلحون مجهولو الهوية النار بالقرب من البوابة الرئيسية لموقع فريق العملية المختلطة في نيرتي، وسط دارفور، وفروا حين رد الأفراد العسكريون بالعملية المختلطة بإطلاق النار. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم جناة مجهولو الهوية مخيم العملية المختلطة في الضعين، شرق دارفور، رغم أنه لم يُسرق شيء خلال ذلك الحادث. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم مجرمون مستودعا يتبع لبرنامج الأغذية العالمي في بلدة الضعين، وسرقوا مواد غير غذائية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل حفظة السلام التابعون للعملية المختلطة رجلين كانا يحاولان قطع السياج المحيط بنقطة مياه تابعة للعملية المختلطة في قريضة، جنوب دارفور. وفي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سُرق ٢٥ حاسوبا مكتبيا وطابعة واحدة و ١٠ مكيفات هواء وثلاجة واحدة من مخيم العملية المختلطة في الجنيّة، غرب دارفور. وسُجّلت ١٢ حادثة سرقة/محاولة سرقة أخرى لممتلكات الأمم المتحدة ارتكبتها جناة مجهولو الهوية في مباني العملية المختلطة في الفاشر ونيالا والجنيّة وزالنجي وأم برو ونيرتي وكاس وقريضة. وفي ١٧ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم جناة مساكن اثنين من موظفي العملية المختلطة الوطنيين في بلدة الضعين، وسرقوا ممتلكات شخصية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجّلت ثلاث حالات احتجاز تعسفي لموظفين وطنيين يعملون لدى العملية المختلطة في دارفور. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، في سوق منواشي، بجنوب دارفور، احتجزت الشرطة موظفا وطنيا يعمل لدى العملية المختلطة وأُفرج عنه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبالمثل، أُحتجز، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اثنان من الموظفين الوطنيين بالعملية المختلطة في لبدو، شرق دارفور، وأُفرج عنهما في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. واحتجز جهاز الأمن والمخابرات الوطني موظفا وطنيا آخر في الجنيّة، غرب دارفور، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وظل رهن الاحتجاز دون تهمة حتى وقت إعداد هذا التقرير.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول

٢٩ - على الرغم من أن العملية المختلطة قد أقامت تعاونا بناء مع الحكومة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ ولاية البعثة، فقد منعت الأجهزة الأمنية الحكومية دوريات البعثة التي سعت إلى التحقق من حوادث النزاع أو الشواغل المتعلقة بالحماية في ٧ حالات من الوصول، مقابل ١٨ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وجميعها بحجة أمن وسلامة حفظة السلام أو سوء أحوال الطرق. ووقعت معظم القيود في منطقة جبل مرة الكبرى، وخصوصا نيرتي وطور وسارونق وقولول في وسط دارفور وخور لامبونق وكورو وقوبو وكاس في جنوب دارفور.

مسائل التأشيرات والتخليص الجمركي

٣٠ - منحت الحكومة ٤٩٦ تأشيرة، منها ١٠ تأشيرات للأفراد العسكريين، و ١٤٧ تأشيرة لأفراد الشرطة، و ٦٥ تأشيرة للزوار الرسميين، و ٦٢ تأشيرة للمتقاعدين، و ٨ تأشيرات للموظفين المدنيين، و ٧ تأشيرات للمعالين. ولا يزال يجري حاليا تجهيز ما مجموعه ٦٣ طلبا للحصول على تأشيرات، في حين أن ١٨٥ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعد رغم مرور الفترة العادية لمنح الموافقة التي مدتها ١٥ يوما، وبعضها قدّم منذ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وواصلت حكومة السودان الإفراج عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وبينما سُجّل بعض التقدم في الإفراج عن شحنات أخرى، لا تزال ٤٤ شحنة تتألف من ٣٩ حاوية و ١٦ ٩٥٩ منصة نقالة/عبوة رهن إجراءات الإفراج.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والنقاط المرجعية والمؤشرات لخروجها

دعم عملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٣١ - أحرز بعض التقدم في وضع إطار للمفاوضات المبدئية من أجل التوصل إلى توقيع اتفاق وقف الأعمال القتالية واستئناف المفاوضات السياسية بين الحكومة والأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي أعقاب رفض تحالف نداء السودان في أيلول/سبتمبر للمقترح المقدم من رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وكبير الوسطاء، ثابو مبيكي، لتعديل اتفاقية خريطة الطريق لعام ٢٠١٦ الموقعة مع الحكومة، عقدت مؤسسة بيرغوف اجتماعاً مع تحالف نداء السودان في برلين يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث ناقش التحالف مشاركته في عملية الحوار الوطني والقضايا المتعلقة بدارفور. وتواصل بذل المزيد من الجهود، حيث عقد المبعوث الخاص لوزير الخارجية لمكافحة الإرهاب والوساطة في تسوية المنازعات بقطر، مطلق القحطاني، اجتماعاً تشاورياً في الدوحة مع وفد مشترك بين حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي لمناقشة استئناف العملية السياسية في دارفور في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. كما أجرت قطر مشاورات مماثلة مع حكومة السودان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٢ - وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور اجتماعاً مع الحركات الرافضة في أديس أبابا للنظر في سبل الإسراع بوضع الصيغة النهائية لعملية المفاوضات المبدئية. وحضر الاجتماع مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، إسماعيل شرقي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد. وأعربت الحركات غير الموقعة على الاتفاق عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع حكومة السودان بشأن القضايا الجوهرية ووقعت بالأحرف الأولى على مشروع وثيقة المفاوضات المبدئية.

٣٣ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وقعت، في برلين، حكومة السودان وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي اتفاق المفاوضات المبدئية لاستئناف محادثات السلام في الدوحة. واتفقت الأطراف على أن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ستكون بمثابة أساس المفاوضات وعلى إنشاء آلية تنفيذ جديدة ومستقلة لتنفيذ أي اتفاق في المستقبل. وينص الاتفاق كذلك على أن المفاوضات المتعلقة بالمسائل الجوهرية سيسبقها اتفاق وقف الأعمال القتالية، وفقاً لاتفاق خريطة الطريق الذي يقوده فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وأن تعمل العملية المختلطة وقطر والفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ معاً للتوسط من أجل إجراء مزيد من المفاوضات.

٣٤ - واستمر تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بخطى بطيئة، ويرجع ذلك أساساً إلى قيود في التمويل. ونظمت مفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل في الخرطوم يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز التنسيق من أجل عودة النازحين الطوعية والمستدامة وإعادة إدماجهم في دارفور.

٣٥ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور اجتماعها الرابع عشر في الخرطوم. وفي حين أقرت اللجنة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية النهائية وعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، فقد أكدت اللجنة

على الحاجة الملحة إلى إعادة تنشيط تنفيذ المسائل المتبقية في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وخاصة تلك المتعلقة بعودة النازحين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وعلاوة على ذلك، أقر الاجتماع بأن التنمية لا تزال هي الجانب الأكثر أهمية لإحلال سلام واستقرار دائمين في دارفور، وناشد المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته ودعم الاستقرار والتنمية اللذين تحتاج إليهما المنطقة بشدة.

٣٦ - ونظمت لجنة تنفيذ عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، بالتعاون مع العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقطر والاتحاد الأوروبي ومراكز دراسات السلام في ولايات دارفور الخمس، مؤتمراً مدته يومان في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر في نيالا بجنوب دارفور لكي يعرض النازحون توصياتهم من أجل إحلال سلام دائم في دارفور. وقدم المشاركون تسعة مقترحات إلى نائب رئيس السودان تتضمن العودة الآمنة، وحل مشكلة شغل الأراضي وملكية الأراضي وتوفير الخدمات الأساسية والتعويضات والأمن والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

حماية المدنيين

٣٧ - قامت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية التابعة للعملية المختلطة بما مجموعه ١٥٣ زيارة في جميع أنحاء شمال وغرب ووسط دارفور. ففي شمال دارفور، كانت مشاكل الحماية الرئيسية تتعلق بوجود البدو المسلحين والمخاوف من إتلاف الماشية للمحاصيل. وتبين وجود مشاكل مماثلة فيما يخص الحماية في غرب دارفور، شملت منازعات على الأراضي تم حلها في نهاية المطاف بواسطة آليات حل النزاعات المحلية. وفي وسط دارفور، تبين للأفرقة أن أعمال عنف جنسي وجنساني، يُزعم أن القوات الحكومية ارتكبتها، لا سيما في نيرتي وطور وقولو، تشكل شواغل كبرى فيما يخص الحماية.

٣٨ - ووقّر أفراد العملية المختلطة النظاميون الحراسة لـ ١٨٩ رحلة ذهاباً وإياباً للشركاء في مجال العمل الإنساني الذين يقومون بتسليم ورصد المساعدة ويجرون تقييمات التحقق المشتركة بين الوكالات وغيرها من الأنشطة التنفيذية. وواصلت العملية المختلطة أيضاً توفير حراسة يومية لنقل المياه بالشاحنات من كوبي إلى موقع تجمع النازحين في سورتوني بشمال دارفور، وحراسة مسلحة منتظمة لنقل الإمدادات الإنسانية بين سورتوني وكبكاية. ووفرت العملية المختلطة أيضاً الأمن لمستودعات ومعدات وكالات المساعدة الإنسانية. ووزع برنامج الأغذية العالمي، تحت حراسة العملية المختلطة، ٤٢ طناً مترياً من الأغذية و ٦٩ طناً من المواد غير الغذائية على المحتاجين، بمن فيهم النازحون، في جميع أنحاء دارفور.

٣٩ - وقام العنصر العسكري في العملية المختلطة بما مجموعه ٢٣١ ٩ دورية، منها ٦٦٧ ٢ دورية من أجل حماية المدنيين، شملت ٩٠٥ ١ زيارة إلى القرى و ٨٦٠ زيارة إلى مخيمات النازحين. وبلغ مجموع دوريات حراسة أفراد العملية المختلطة ومعدات ٦٣٢ ٦ دورية. كما قام أفراد شرطة العملية المختلطة بـ ٤٨١ ١ دورية، منها ٤٥٠ دورية لبناء الثقة في مخيمات النازحين، و ١٧٧ دورية حراسة لجمع الحطب والأعشاب، و ١١٤ دورية لحراسة الأسواق، و ٤٦٣ دورية في القرى، و ٢٢٢ دورية في البلدات، و ٣٤ دورية في مناطق العودة، و ٢١ دورية على طول طرق الهجرة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال الذين يزاولون أنشطة لكسب الرزق خارج مخيماتهم. كما وفرت وحدات الشرطة المشكلة ٤١ عملية حراسة للعمليات الإنسانية في مخيمات النازحين في كلمة ودريج وعطاش بجنوب دارفور.

٤٠ - وعقدت العملية المختلطة أيضاً ١٧ اجتماعاً لتنسيق شؤون الأمن مع الشرطة السودانية ومنظمات المجتمع المدني والنازحين وزعماء المجتمعات المحلية لدعم تنفيذ مبادرات الشرطة المجتمعية وتعزيز

السلامة والأمن في مخيمات النازحين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة مساعدة الشرطة السودانية على تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة، بما في ذلك من خلال ١٣ نشاطاً تدريبياً وتقييمات مشتركة أجريت لمعرفة قدرات واحتياجات الشرطة في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. كما ساعدت العملية المختلطة على بناء ثلاثة مراكز للشرطة في شرق دارفور وتسليم ٣٩ مركبة و ١٢٣ حاوية ومعدات مكتبية وأثاث.

٤١ - وفقاً لولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان، قامت العملية المختلطة بـ ٤٨ زيارة لرصد حقوق الإنسان في مخيمات النازحين و ٢٧ بعثة ميدانية و ١٥ زيارة لأماكن الاحتجاز، بما في ذلك مراقبة إجراءات المحاكمة في خمس قضايا، وكذلك ٥٩ عملية متابعة للقضايا التي تم الإبلاغ عنها سابقاً. وشاركت العملية المختلطة أيضاً في ٩٣ اجتماعاً خارجياً لأغراض الدعوة مع السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية وشركاء المجتمع المدني، و ١٤ حلقة عمل بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من أجل نساء من مؤسسات حكومية وشبكات للنساء والأطفال وهيئات المجتمع المدني، و ١٤ نشاطاً من أنشطة الترويج والتوعية بحقوق الإنسان في المجتمعات المحلية، وحلقتي عمل لموظفي المؤسسات الإصلاحية في سجون الولاية. ومع ذلك، فإن قدرة العملية المختلطة على رصد انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان المبلغ عنها والتحقق منها بشكل مستقل لا تزال تشكل تحدياً، وذلك بسبب استحالة الوصول إلى جبل مرة، خاصة في منطقتي فينا وسبحانا فقور في وسط دارفور. وأبدى الضحايا والشهود الذين أُجريت معهم مقابلات مخاوف جدية تتعلق بحقوق الإنسان تشمل القوات المسلحة السودانية والمخابرات العسكرية وأجهزة المخابرات والأمن الوطنية وقوات الدعم السريع، وتشمل مزاعم عن القتل العشوائي والعنف الجنسي الذي يتخذ شكل الاغتصاب والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وعلى الرغم من العمل المستمر والإيجابي بين سلطات الدولة والعملية المختلطة، فإن التقارير التي تؤكد حوادث حقوق الإنسان في وسط دارفور لا تزال تمثل تحدياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى امتناع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية عن تبادل المعلومات مع العملية المختلطة.

٤٢ - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان في السودان وإنشاء مكتب قطري لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، زار وفد من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان البلد في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر وأجرى مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، بهدف تهيئة أرضية مشتركة لإنشاء المكتب القطري قبل مغادرة العملية المختلطة. وفي تطور إيجابي آخر، تم التوقيع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على إطار جديد للتعاون بين العملية المختلطة والمفوضية القومية لحقوق الإنسان، مما يمهد الطريق لمزيد من التعاون والعمل المشترك.

٤٣ - وواصلت العملية المختلطة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون والعدالة الجنائية في دارفور، بطرق منها دعم بناء القدرات وإعادة تأهيل البنى التحتية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تولت العملية المختلطة، بالتعاون مع مكتب الادعاء العام في السودان، تدريب ٢٥ من وكلاء النيابة لتعزيز قدرتهم على التحقيق في الجرائم الجنائية الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقامت العملية المختلطة أيضاً، بالتعاون مع الهيئة القضائية في السودان، بتدريب ٥٠ من قضاة المحاكم الريفية في زالنجي والجنينة لتعزيز قدرتهم على التوسط في النزاعات بين القبائل. وعلاوة على ذلك، قامت العملية المختلطة، بالاشتراك مع المديرية العامة للسجون والإصلاح

وجامعة الفاشر، بتدريب ٤٠ من ضباط السجون ونظمت حلقات عمل تدريبية أثناء الخدمة لفائدة ٢٩٨ من ضباط السجون بشأن نُهج حقوق الإنسان المتبعة في الإدارة المستدامة للسجون وتطبيق إجراءات التشغيل الموحدة. ودعمت العملية المختلطة بناء محكمة ريفية في نيريتي بوسط دارفور، وأكملت بناء منامة للنساء في سجن كتم في شمال دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، سلمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومة محكمة ريفية في ماستري بغرب دارفور، التي كان النازحون يعودون إليها.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٨، أجرت العملية المختلطة تدريباً متخصصاً/تقنياً في التحقيقات والملاحقة القضائية والوساطة في المنازعات وإدارة السجون ورصد المحاكمات لفائدة ١٠٣١ فرداً، بمن فيهم قضاة المحاكم الريفية ووكلاء النيابة وقضاة المحكمة الخاصة لدارفور وضباط السجون وأعضاء المجتمع المدني. وأسفر التدريب عن تعزيز أداء المشاركين في مختلف مجالات عملهم. وحدثت زيادة في عدد المنازعات، بما في ذلك النزاعات القبلية، التي توسط فيها قضاة المحاكم الريفية وحلوها، وتعززت قدرة المشاركين من المجتمع المدني على رصد المحاكمات الجنائية لمعرفة ما إذا كانت ضمانات المحاكمة العادلة يجري اتباعها أثناء إجراءات المحاكمات.

٤٥ - وقدمت العملية المختلطة الدعم أيضاً لبناء مكاتب النيابة العامة في موري في غرب دارفور وكتم في شمال دارفور، والمحاكم الريفية في شطاية في جنوب دارفور وفي أبو مطارق في شرق دارفور ونيرتي في وسط دارفور، وتحديث الهياكل الأساسية لخمسة سجون في دارفور، بما في ذلك سجن شالا للذكور والإناث وسجن كتم في شمال دارفور، وسجن الضعين في شرق دارفور، وسجن زالنجي في وسط دارفور، كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى العدالة. وزادت من عدد المجرمين، بمن فيهم المسلحون الذين يرتدون الزي الرسمي، الذين يلاحقهم وكلاء النيابة قضائياً.

٤٦ - وظلت الذخائر المتفجرة تشكل خطراً، حيث أسفر حادث واحد عن إصابة صبيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونفذت العملية المختلطة مهام مسح وتطهير وتخلص في ٢٩ قرية، بالإضافة إلى تطهير ١١ منطقة خطرة، وتدمير ٣٠٣٢ قطعة متفجرة من مخلفات الحرب و ٢٣٤٠١٨ قطعة ذخيرة للأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء دارفور، باستثناء منطقة جبل مرة بسبب مشكلة تعذر الوصول إليها. وبعد عمليات التطهير التي قامت بها العملية المختلطة، أكد المركز القومي لمكافحة الألغام أن أربع مناطق، هي كلبس في غرب دارفور والفاشر في شمال دارفور وجورن في وسط دارفور ودمسو في جنوب دارفور، أصبحت خالية من مخلفات الحرب المتفجرة المعروفة. كما نظمت العملية المختلطة مبادرات للتوعية بالمخاطر لفائدة ٩٥٧١ من الأفراد المعرضين لمخلفات الحرب من المتفجرة، من بينهم ٩٥١ رجلاً و ١٢٠١ امرأة و ٤٤٧٧ فتى و ٢٩٤٢ فتاة. ونفذت أنشطة للتوعية بالمخاطر والمسح في قرية الجبيل بجنوب دارفور وأم بارو بشمال دارفور وزالنجي بوسط دارفور، تحسباً لعودة النازحين.

٤٧ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أوفدت العملية المختلطة ١٦ بعثة ميدانية إلى جنوب ووسط وشمال وغرب دارفور لجمع معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال والتحقق من ١١ حادثة طالت ٢٠ طفلاً ونُسبت إلى رجال مسلحين مجهولين. ومن بين هذه الحالات، أربع حالات اغتصاب طالت ست فتيات؛ وحالة تشويه لخمسة صبية؛ وحالة قُتل فيها ثلاثة صبية بسبب جهاز غير منفجر؛ وحالة تشويه لفتاة واحدة وصبي واحد بسبب أعيرة نارية واختطف فيها صبي آخر؛ في حين اعتُدي في حالة أخرى على ثلاثة صبية وأصيبوا بجراح. وقدمت العملية المختلطة التدريب

لفائدة ٣٣٩ من أفراد حفظ السلام، من بينهم ٤٤ من الإناث و ٢٩٥ من الذكور، بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل، وواصلت إطلاق حملة البعثة المعنونة ”أحموا الأطفال/ادعموا جهود العملية المختلطة - لا لإقامة علاقات جنسية مع القُصّر“، والرامية إلى الحفاظ على انعدام حالات الاستغلال الجنسي ضد القاصرين على أيدي أفراد البعثة. كما قامت العملية المختلطة بتدريب ٢٠٨ من المجتمعات المضيفة شمل متطوعين في مجال الخفارة المجتمعية وقيادات مجتمعية لتعزيز المسؤولية المحلية وبث الوعي بموضوع حماية الأطفال.

٤٨ - وواصلت العملية المختلطة إعطاء الأولوية لحماية النساء والفتيات بواسطة الدوريات وتوسيع شبكات حماية النساء وكذلك القيام بزيارات منتظمة إلى القرى ومخيمات النازحين. وأدت الدوريات المشتركة التي قامت بها العملية المختلطة ومتطوعو الخفارة المجتمعية إلى مخيمات النازحين والمجتمعات المحلية المتاخمة إلى خفض كبير في حالات الإجرام في دارفور. وأدت أيضاً إلى بناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية وساعدت في جمع المعلومات المتعلقة بنظام الإنذار المبكر والتحقق منها. بيد أن حماية النساء في جبل مرة ظلت مشكلة كبرى، وسُجلت أثناء زيارات قامت بها شبكة حماية المرأة تقارير عن أعمال عنف جنسي وجنساني وسطو واعتداء جسدي على النساء والفتيات ارتكبتها في الغالب أفراد نظاميون حول مخيمات النازحين في قولو ونيرتي وتور وروكو وغيرها من المناطق. وبفضل هذه الزيارات، واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي من خلال أنشطة بناء القدرات والترويج والتوعية. ولا تزال المناقشات مستمرة بين حكومة السودان والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع فيما يتعلق بوضع إطار ممكن للتعاون بين حكومة السودان والأمم المتحدة من أجل منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من العملية المختلطة، بتسريح ١٠٩ ١ من المقاتلين السابقين في نيالا بجنوب دارفور. وفي إطار تبادل أفضل الممارسات، يَسَّرَت العملية المختلطة القيام بجولة دراسية إلى جمهورية رواندا لثمانية مسؤولين كبار في المفوضية في الفترة من ١ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر، شملت سلسلة من الزيارات الميدانية إلى مخيمات التسريح ومواقع إعادة الإدماج ومناقشات بشأن طرائق الدعم المالي وتقديم الخدمات لتعزيز إعادة الإدماج. ووافقت هيئتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعتان للسودانية ورواندا على إنجاز برامج مشتركة لتكرار أفضل الممارسات الرواندية في السودان.

التوسط في النزاعات الدائرة بين القبائل

٥٠ - واصلت العملية المختلطة دعم الوساطة في النزاعات الدائرة بين القبائل، وكذلك الحوارات بين المزارعين والرعاة، مركزة في ذلك على الإنذار المبكر والتدابير الوقائية وبناء القدرات والجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بالتعاون مع السلطات والمؤسسات السودانية وفريق الأمم المتحدة القطري والإدارة الأهلية وأفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب. وعززت مشاركة المرأة في هذه الجهود تحليلاً لمؤشرات الإنذار المبكر ووضع اليد على المناطق الساخنة المحتملة، اعتماداً على الأخطار التي واجهتها أثناء أنشطة كسب الرزق. وعقدت العملية المختلطة ٢٩ اجتماعاً في وسط وشمال وجنوب وغرب ودارفور مع الإدارات الأهلية، والسلطات المحلية والزعماء المحليين، ولجان التعايش السلمي وحماية

الزراعة، والمزارعين والرعاة الرحل لوضع حد لأعمال إتلاف المحاصيل المتكررة ومنع العنف بين المزارعين والرعاة الرحل. وقد ساهمت هذه الاجتماعات المنتظمة مع مختلف الجهات المعنية في منع تطور الحوادث المتعلقة بإتلاف المحاصيل من جراء إلى اشتباكات عنيفة، كما يتجلى ذلك في الحد من الحوادث القبلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥١ - وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة، بالتعاون مع وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية والإدارات المحلية والسلطات المحلية، ١٦ منتدى للحوار بين المزارعين والرعاة بشأن قضايا الهجرة الموسمية في شرق دارفور ووسطها، حضرها ١٦٦ ١ مشاركاً، منهم ٣٩٤ امرأة. وبيّنوا أن المشاكل المتعلقة بالزراعة في طرق الهجرة، وغياب تعليم طرق الهجرة، ونقص الخدمات الاجتماعية على طول هذه الطرق، والاحتلال الأحادي للأراضي، ومشاكل الأراضي التي لم تحل تُعتبر العوامل الكامنة وراء النزاعات. واستجابة لهذه البيانات، بدأت السلطات المحلية في إعطاء الأولوية لتعليم طرق الهجرة وتوفير الأمن والخدمات الأساسية على طول هذه الممرات، بمساعدة من العملية المختلطة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

سابعاً - تنفيذ إعادة تشكيل البعثة

الخفض التدريجي للأفراد النظاميين

٥٢ - وفقاً للخطة والجدول الزمني المعتمدين لخفض قوام العملية المختلطة العسكري من ٧٣٥ ٨ إلى ٤٧٠ ٥ بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم الانتهاء من إعادة ١٩٠ جندياً مصرّياً و ٨٠٠ جندي إثيوبي و ٤٧٥ جندياً إندونيسياً و ٣١٠ جندياً بنغلاديشياً و ٧٤ جندياً باكستانياً و ٢٥ من أفراد الشرطة العسكرية الكينية و ١٥٠ جندياً تنزانياً و ٤٩٩ جندياً رواندياً إلى أوطانهم. وقد أغلقت خمسة مواقع للأفرقة وسُلمت ثلاثة مواقع أخرى إلى وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. كما تواصلت إعادة نشر وحدات الشرطة المشكلة إلى مواقع الأفرقة في المناطق التي انسحب منها الأفراد العسكريون، على النحو التالي: نشر الوحدات المصرية في شنقلي طوباية؛ ووحدات بوركينافاسو في خور أبشي؛ والوحدات النيبالية في طويلة؛ والوحدات الأردنية في سرف عمرة؛ والوحدات السنغالية والجيوتية في كُتم. وتم أيضاً تخفيض عدد أفراد الشرطة من ٨٠٠ إلى ٧٦٠. وفي المناطق التي انسحب منها العنصر العسكري للعملية المختلطة، أبدى النازحون مخاوف من تدني عدد حراس الأمن والحراس المرافقين أثناء سعي الناس لكسب رزقهم. وتعزز العملية المختلطة توسيع نطاق خدماتها المتعلقة بسيادة القانون وسبل العيش لمعالجة هذه المشاكل.

٥٢ - وواصلت العملية المختلطة تعزيز عملياتها الداخلية لكفالة امتثالها في ما تقدّمه من دعم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت العملية المختلطة ١٩٤ طلباً للتحريّ بالمواد وتقديم الدعم إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، ومنحت موافقتها على ١٨ طلباً، في حين رفضت طلباً واحداً لوجود احتمال كبير بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. واعتُبر أن العمليات الإدارية المتعلقة بإغلاق ١٣ موقعاً من مواقع الأفرقة ومراكز الخفارة المجتمعية التابعة للعملية المختلطة وتسليمها إلى حكومة السودان ممثلة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، استناداً إلى المعلومات المتاحة وتقييمات المخاطر وخطابات المسؤولين المحليين

ذوي الصلة التي تعهدوا فيها بأنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الجهات التي ستستلمها قد ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن المقرر أن تبدأ العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في إجراء زيارات للرصد والتحقق إلى مواقع الأفرقة تلك التي أُخليت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

تنفيذ مفهوم الانتقال

٥٤ - بعد نقل مكتب الممثل الخاص المشترك إلى الخرطوم بمعية قيادات عليا أخرى، بمن فيهم نائب الممثل الخاص المشترك وقائد القوة ومفوض الشرطة إلى جانب مقر كل منهم، وانتقال رؤساء الأقسام الفنية إلى زالنجي، ركزت العملية المختلطة على وضع مفهوم الانتقال وتنفيذه لبدء الأنشطة المقررة مع فريق الأمم المتحدة القطري خارج منطقة جبل مرة الكبرى. ويوجز مفهوم الانتقال طرائق مهام الاتصال في الولايات، بما في ذلك اتباع نهج مشترك فيما يخص الإجراءات القانونية والإدارية والمالية لتنفيذ أربع أولويات للمرحلة الانتقالية، وهي سيادة القانون (الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية)، وإيجاد حلول دائمة للسكان النازحين والمجتمعات المضيفة، وتقديم الخدمات الفورية للنازحين، وتعزيز حقوق الإنسان وبناء القدرات. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، عقدت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري اجتماعاً افتتاحياً للجنة البعثة للموافقة على الأنشطة البرنامجية من أجل منح ما يقرب من ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشروعات التي ستنفذها ١٠ وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم صندوق بناء السلام مبادرة مشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونيسيف لتعزيز مؤسسات سيادة القانون ودعم مشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام، مع التشجيع على إيجاد حلول دائمة للنازحين والعائدين في قولو بجبل مرة.

٥٥ - ما زال من الصعب تعبئة الموارد من أجل النجاح في تنفيذ لمفهوم الانتقال. ومن المهم تأمين أموال كبيرة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لكي يتسنى تنفيذ الأنشطة من خلال مهام الاتصال في الولايات في المجالات الأربعة ذات الأولوية وتيسير عملية الانتقال إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري قبل خروج البعثة.

ثامنا - ملاحظات

٥٦ - تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها منذ أكثر من عقد من الزمن السعي إلى إحلال سلام دائم في دارفور. ويبدل حفظة السلام المشتركين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهوداً جبارة لحماية سكان دارفور، ويسّرت المنظمتان سبل إجراء محادثات السلام، إلى جانب محاورين رئيسيين ثنائيين وإقليميين كقطر. وتواصل وكالات الإغاثة الإنسانية تقديم الدعم الحيوي. واليوم، أصبح دارفور أكثر استقراراً من أي وقت مضى منذ إنشاء العملية المختلطة، وقد بدأت أول بعثة مختلطة استعداداتها للخروج في نهاية المطاف.

٥٧ - ومع ذلك، لم تُحل بالكامل المشاكل الجوهرية التي أدت إلى نشوب النزاع المسلح في دارفور. ولئن كنّا أرحب باتفاق المفاوضات المبدئية بين الحكومة وبعض الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لاستئناف المحادثات، فإن عملية السلام لا يمكن طي صفحتها حتى يتفق الجميع على الكف عن السعي إلى الحلول العسكرية وتسوية الشكاوى المتبقية المتعلقة بالمشاكل الجوهرية. وسيكون أي اتفاق للسلام، يوقعه جميع أطراف النزاع في دارفور، بمثابة رؤية مشتركة وشهادة على إحلال سلام

دائم ومسار للتعاقي والمصالحة. وأكرر دعوتي لحكومة السودان وجميع الأطراف غير الموقعة على وثيقة الدوحة لتكثيف جهودها من أجل بدء المفاوضات السياسية، على أساس هذه الوثيقة، في أقرب وقت ممكن.

٥٨ - وفي هذا الصدد، أشعر بقلق عميق إزاء استمرار الأنباء التي تفيد بوقوع مناوشات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، والتي لا تزال تسبب خسائر في أرواح المدنيين وتسبب نزوحهم. وأحث الطرفين كليهما على وقف الأعمال القتالية على الفور، والاعتراف بأن النزاع لا يمكن القضاء عليه باستخدام القوة، وأن استمرار القتال لن يؤدي إلا إلى إهلاك المجتمعات التي عانت بالفعل من الدمار والنزوح. وأكرر دعوتي لعبد الواحد النور للانضمام إلى عملية السلام بدون شروط، وهو السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي. كما أدعو الحكومة، على الرغم من تحسّن تعاونها مع العملية المختلطة، أن تكفل وصول حفظة السلام والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة.

٥٩ - وأشعر بالقلق أيضاً من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني الذي يتخذ شكل الاغتصاب، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، بما فيها تلك التي يقال إن أفراد الأمن الحكوميين يرتكبونها في حق السكان الضعفاء، مثل النساء والأطفال والنازحين. لذا ألتزم بالتعاون من الحكومة للجمع العناصر المسؤولة عن مثل هذه الأعمال، لا سيما في صفوف القوات المسلحة التي تعمل في دارفور، وإخضاعهم لإجراءات العدالة والمحاسبة.

٦٠ - إن الانخفاض الكبير في حدة العنف الدائر بين القبائل، والذي يتزامن مع انخفاض عمليات مكافحة التمرد، لا يؤكد فحسب المساهمات التي تقدمها السلطات المحلية والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين لتسهيل الوساطة والمصالحة على المستوى الشعبي، ولكنه يؤكد أيضاً حجم الموارد التي يستنزفها النزاع المسلح وآثارها على مستوى المجتمع. ويتعين وضع حد للاشتباكات المستمرة بسبب مشكلة الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه وطرق الهجرة وغيرها من الموارد النادرة من خلال إصلاح مؤسسات الحكم المحلية والوطنية، بما يشمل العناصر الأمنية التابعة لها، لتعزيز مستوى الاستقرار الذي تحقق حتى الآن. وتدعم العملية المختلطة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، مبادرات تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية لتوفير حلول مستدامة لأسباب النزاع هذه، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التقليل من حوادث إتلاف المحاصيل بهدف تخفيف حدة التوترات المتعلقة بالهجرة الموسمية وإنشاء أو إعادة تأهيل الموارد المائية ومراكز الشرطة المحلية والمحاكم الريفية.

٦١ - وفي هذا الصدد، يعد الاضطراب المستمر المرتبط بالمصاعب الاقتصادية في السودان سبباً للقلق. وأنا أكرر نداءاتي للتخلي بالهدوء وضبط النفس، بالإضافة إلى إجراء تحقيق شامل في أعمال العنف التي اندلعت رداً على المظاهرات الشعبية، بما في ذلك في دارفور. ففترات الاختبار تتطلب جهوداً بناءة من الجميع لإيجاد الحلول، مع الحفاظ على حرية التعبير والتجمع السلمي.

٦٢ - وفي الوقت ذاته، تمضي عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة على النحو المقرر، حيث تُنقل أعمدة البعثة إلى زانجي بوسط دارفور ويُعاد الأفراد العسكريون إلى أوطانهم ويُعاد نشر وحدات الشرطة المشكلة. كما أحرزت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري بعض التقدم في جهودهما التعاونية

لوضع ترتيبات عمل انتقالية والتأكد من توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة. ويكتسي أي انتقال ناجح يستتبع إيجاد القدرات الكافية لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أهمية بالغة ليس فقط بالنسبة للاستقرار في دارفور، وإنما أيضاً على المستوى الوطني وخارج الحدود مع البلدان المجاورة، مثل تشاد وليبيا. لكن بطء تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة اتجاه يندر بالخطر في ذلك السياق. لذلك أحث أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والجهات المانحة الأخرى على المساعدة في تعبئة الموارد المالية والتقنية للتعمير والتنمية في دارفور، كجزء من التزامها بالحفاظ على السلام في إطار مبادرة "العمل من أجل حفظ السلام".

٦٣ - ويتطلب الانتقال الناجح أيضاً إقامة شراكة قوية بين السلطات السودانية والاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة. فقد أظهرت المراحل الانتقالية في سياقات حفظ السلام الأخرى أن تولى زمام الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال بناء السلام، إلى جانب المشاركة المستدامة من الأمم المتحدة، هما الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل ومنع عودة النزاع أو ظهور مخاطر وتهديدات جديدة. وقد حان الوقت لإعادة التزام منظومة الأمم المتحدة بأكملها وحكومة السودان والاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين الآخرين بالمرحلة التالية من السلام والتنمية في دارفور. كما أدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في عملية الانتقال، بسبل منها التأكد من تزويد فريق الأمم المتحدة القطري بالموارد الكافية لكي يؤدي عمله الحيوي خلال هذه الفترة وبعد انسحاب البعثة، وذلك ابتغاء توطيد دعائم السلام ومنع العودة إلى النزاع.

٦٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لكل من الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد مامابولو، وقيادة البعثة وجميع أفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في العمل الإنساني الذين يواصلون العمل بشكل تعاوني من أجل الانتقال نحو خروج البعثة من دارفور. وأود أيضاً أن أثني على الرؤساء السابقين لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر ورمطان لعمامرة، لالتزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في السودان.

